

معايير الأنماط الأخلاقية لاستخدام الحاسوب والانترنت من
قبل أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي
العربية

إعداد

د. طلال شعبان عامر
أستاذ تكنولوجيا التعليم المساعد
د. علي بن شرف الموسوي
أستاذ تكنولوجيا التعليم المشارك
ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم والتعلم
كلية التربية - جامعة السلطان قابوس

; asmusawi@squ.edu.om ; omtalal@squ.edu.om

مقدمة

لقد بدأت شبكة الانترنت في عام (١٩٦٩) بوزارة الدفاع الأمريكية كأحد المشاريع البحثية المتقدمة لشبكة **ارابنيت** (arapnet)؛ حيث صممت لتوزيع مرن وفعال للمعلومات يضمن التوجيه الذاتي لشبكة القيادة التي من شأنها أن تمكن العسكرية الأمريكية من مواصلة العمل حتى لو تمت الإحاطة بها من قبل العدو في بعض المواقع. وبعد إنشاء شبكة الانترنت، كما أطلق عليها لاحقاً، تطورت إلى شبكة للأوساط الأكاديمية الأمريكية، بدءاً من الجامعات وانتشرت بعد ذلك إلى الخارج. وقد تضاعف عدد مستخدمي شبكة الانترنت ودخلت تطبيقاتها في وسائل الإعلام والنقاش العام؛ وهناك نحو (١,٤٠٧,٧٢٤,٩٢٠) مستخدماً لشبكة الانترنت في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ على نطاق العالم.

ولكون الانترنت وضعت أصلاً لأغراض محدودة وفي بلد واحد فلم يكن هناك ثمة داع لمناقشة القضايا الأخلاقية المتصلة بها. ولكن مع تقدم الاستخدامات وتطورها فإنها لم تعد حكراً على عدد قليل من الناس بل أصبحت شائعة الاستخدام بين غالبية المواطنين في كثير من دول العالم، التي كان لكل منها قيمه وعاداته وتقاليده وثقافته، وبدأت تطفو على السطح قضايا كثيرة ذات طبيعة أخلاقية وثقافية واجتماعية وقانونية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأشكال الرئيسية لمضمونها مثل: البريد الإلكتروني، والمنتديات الحوارية، والمدونات الشخصية، ومراكز البحث الإلكترونية، والمجموعات الإخبارية، والقوائم البريدية (شيلي وزملاؤه، ٢٠٠٣ في الحاج عيسى وزملاؤه، ٢٠٠٥: ١٠٥-١٠٧)؛ لوجدنا أن فحوى هذه الأنشطة يلتقي في الاتصالات وتوفير المعلومات والتجارة والتدريب والحكومة الإلكترونية والتي تشكل في مجملها تفاعلاً بين الأفراد والمجتمعات على اختلاف ثقافتها وقيمها.

ومع سرعة إدخال الحاسوب والانترنت في المدارس، فقد تركزت طاقاتنا في البداية على التعلم عن هذه التكنولوجيات وكيفية استخدامها، وربما لم نعط اهتماماً كافياً بالسلوكيات، التي تكفل استخدامها بصورة أخلاقية. ونحن الآن بحاجة إلى تركيز اهتمامنا على القضايا الأخلاقية المحيطة بالتكنولوجيا لضمان أن نمارس القيم المهمة لنا ولطلابنا، مثل: احترام الآخرين وممتلكاتهم، وحقوق الملكية الفكرية، وحق الآخرين في الخصوصية. وهناك استراتيجيات

لتدريس أخلاقيات الانترنت منها: وضع سياسات استخدام مقبولة؛ ووضع لوائح بالأنظمة الأخلاقية؛ وتأهيل نماذج للسلوك والقيم؛ وتشجيع مناقشة القضايا الأخلاقية؛ ورصد سلوك الطالب؛ وتأكيد أمن النظم والشبكات والبرمجيات؛ وتصفح الشبكة تحت إشراف المعلم؛ ورصد البريد الإلكتروني والمواقع على شبكة الانترنت.

إن تطور الحوسبة وتكنولوجيا شبكة الانترنت، يستتبع مسؤولية أعضاء هيئة التدريس في مستوى القيم والسلوك الجيد (باركاي وستانفورد، ٢٠٠٣ في عبدالله وسليمان، ٢٠٠٥: ٢٥١) يحتاج فيه الناشئة العرب للاقتداء والاحتذاء بهم مع وضوح في التعليمات وتشجيع على ممارسة القيم والسلوكيات المقبولة. وجاءت هذه الدراسة في هذا السياق، بهدف الخروج بقائمة معايير أخلاقية تناسب البيئة التربوية العربية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لوضع قائمة بالمعايير الأخلاقية لاستخدام الحاسوب والانترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس في البيئة التربوية العربية؛ فتطور الحوسبة وتكنولوجيا شبكة الانترنت، يستتبع مسؤولية أعضاء هيئة التدريس في تقديم مستوى من القيم والسلوك الجيد يحتاج فيه الناشئة العرب للاقتداء والاحتذاء بهم، مع وضوح في التعليمات وتشجيع على ممارسة القيم والسلوكيات المقبولة. كما تهدف الدراسة إلى:

- ١- الكشف عن مدى توافر الأنماط الأخلاقية في استخدام الحاسوب والانترنت.
- ٢- عرض إيجابيات تطبيق الأنماط الأخلاقية في استخدام الحاسوب والانترنت.
- ٣- تعرف مدى استعداد أعضاء هيئة التدريس لتطبيق الأنماط الأخلاقية في استخدام الحاسوب والانترنت.

أسئلة الدراسة

يتمثل السؤال البحثي الرئيس للبحث في:
"ما المعايير الأخلاقية لاستخدام الحاسوب والانترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس في البيئة التربوية العربية؟" ويتفرع منه الأسئلة التالية:

- ١- أ. ما معايير الملكية الفكرية التي ينبغي استخدامها من قبل أعضاء هيئة التدريس عند استخدامهم للحاسوب والانترنت في البيئة التربوية العربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ب. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\geq (0,05)$ في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معايير الملكية الفكرية يمكن أن تعزى لمتغيرات: النوع-الرتبة العلمية- المؤسسة التعليمية- الخبرة؟
- ٢- أ. ما معايير الملكية العامة التي ينبغي استخدامها من قبل أعضاء هيئة التدريس عند استخدامهم للحاسوب والانترنت في البيئة التربوية العربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ب. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\geq (0,05)$ في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معايير الملكية العامة يمكن أن تعزى لمتغيرات: النوع-الرتبة العلمية- المؤسسة التعليمية- الخبرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ٣- ما معايير السلوك والتصرف التي ينبغي استخدامها من قبل أعضاء هيئة التدريس عند استخدامهم للحاسوب والانترنت في البيئة التربوية العربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ب. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\geq (0,05)$ في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معايير السلوك والتصرف يمكن أن تعزى لمتغيرات: النوع-الرتبة العلمية- المؤسسة التعليمية- الخبرة؟
- ٤- أ. ما المعايير التدريسية والداعمة التي ينبغي استخدامها من قبل أعضاء هيئة التدريس عند استخدامهم للحاسوب والانترنت في البيئة التربوية العربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ب. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\geq (0,05)$ في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول المعايير التدريسية والداعمة يمكن أن تعزى لمتغيرات: النوع-الرتبة العلمية- المؤسسة التعليمية- الخبرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ٥- أ. ما معايير الوعي والتوعية التي ينبغي استخدامها من قبل أعضاء هيئة التدريس عند استخدامهم للحاسوب والانترنت في البيئة التربوية العربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ب. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\geq (0,05)$ في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معايير الوعي والتوعية يمكن أن تعزى لمتغيرات: النوع- الرتبة العلمية- المؤسسة التعليمية- الخبرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٦- أ. ما معايير الحماية والأمان التي ينبغي استخدامها من قبل أعضاء هيئة التدريس عند استخدامهم للحاسوب والإنترنت في البيئة التربوية العربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ب. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\geq (0,05)$ في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معايير الحماية والأمان يمكن أن تعزى لمتغيرات: النوع- الرتبة العلمية- المؤسسة التعليمية- الخبرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

مببرات الدراسة وأهميتها

تنبثق أهمية الدراسة من:

١- أهمية استخدام الحاسوب والإنترنت في زمن العولمة والالتزام بالضوابط الأخلاقية لهذا الاستخدام.

٢- ندرة الدراسات التي أجريت على الأنماط الأخلاقية في استخدام الحاسوب والإنترنت وتعرف واقع تطبيق هذه الأنماط والاتجاهات نحوها والمعوقات التي تحول دون استخدامها.

٣- وضع تصور عن واقع تطبيق الأنماط الأخلاقية في استخدام الحاسوب والإنترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات التعليمية العربية .

٤- مساعدة المسؤولين ومنتخذي القرار في المؤسسات التعليمية في استنباط الأنماط الأخلاقية لمؤسساتهم عند استخدام الحاسوب والإنترنت.

٥- تعرف طرق الاستفادة من الأنماط الأخلاقية في استخدام الحاسوب والإنترنت في السياق العالمي وطرق تكييفها للبيئة التربوية العربية.

أدبيات الدراسة

أولاً: القضايا الأخلاقية

نلاحظ أن المشاكل الأخلاقية التي تنطوي على الحواسيب تشكل تحدياً من نوع خاص، لعدد من الأسباب المختلفة؛ أولها: أن هناك اتصالاً شخصياً أقل؛ ونحن نحتاج في بعض الأحيان للتعامل مع شركائنا وجهاً لوجه لاتخاذ القرارات، وهذا النوع من الاتصال مفقود عند استخدام الإنترنت؛ ولذلك فقد وضعت أسس وقواعد للسلوك في التعامل بطريق الإنترنت أطلق عليها أنيكتيت الإنترنت (netiquette) (شيلي وزملاؤه، ٢٠٠٣ في الحاج عيسى وزملاؤه، ٢٠٠٥: ١٠٧) ومن المحتمل أن هذه القواعد لا تعالج على نحو ملائم أشكالاً أخرى من الاتصال على الإنترنت. وثانيها، أن لسرعة اتخاذ القرارات باستخدام الإنترنت تداعيات على أعمالنا لم يتم النظر بما فيه الكفاية فيها عند اتخاذ تلك القرارات، مما قد يقود إلى نتائج مؤسفة. وعلى سبيل المثال، ليس من المناسب إرسال بريد إلكتروني في لحظة غضب يؤدي إلى ندم فعلى من طرف المرسل لاحقاً، إذ أنه لا يمكن له التراجع عن قرار تم اتخاذه في تلك اللحظة. وثالثها، أن المعلومات المتوافرة في شكل إلكتروني هي أكثر هشاشة مما كانت عليه في شكلها الورقي، كما يمكن تغييرها بسهولة، وهي عرضة لإمكانية وصول غير المصرح بهم إليها، كما يمكن بسهولة أن تكون مستسخة وهذا يثير أسئلة في ما يتعلق بقضايا مثل: حقوق الملكية الفكرية، والانتحال، والقرصنة، والخصوصية. ورابعها، أن هناك قضايا حول طبيعة المعلومات ذاتها من حيث: سلامة المعلومات، وسريتها، ومدى توافرها، وإمكانية تبادلها.

وهناك العديد من القضايا الأخلاقية فيما يتعلق باستخدام الإنترنت هي بحاجة إلى معالجة فورية. وسنستعرض في البنود التالية أكثر القضايا علاقة بمجال التعليم والتعلم.

١. حقوق الملكية الفكرية

هناك جزء الحقوق المعنوية التي يجب إدراجها ضمن التشريعات والاتفاقات والتوجيهات لتكون في صالح العاملين من المبدعين وأصحاب حقوق تأليف ونشر البرامج الحاسوبية. كما ينبغي أن تكون عقوبات على الأفراد والمؤسسات التي تنتهك مثل هذه التشريعات. ومع ظهور

التكنولوجيات الجديدة التي تمكّن الأفراد من سرعة نسخ الأشرطة السمعية وأشرطة الفيديو وبرامج الحاسوب (عيادات، ٢٠٠٤: ٣١٦)، فقد أعيد تعريف مفهوم الاختلاس أو القرصنة، فهو يعني قيام شخص ما بسرقة نسخة من منتج وهو لا يمتلك أو ليس لديه إذن للنسخة من الجهة (شركة أو فرد) التي ابتكرت هذا المنتج. وتعني القرصنة النسخ غير المشروع للبرامج الحاسوبية، وهي مشكلة خطيرة، حيث يقدر أن ما يقرب من (٥٠%) من كافة البرامج هي على نسخ مقرصنة. وينفق المبرمجون ساعات طويلة في تصميم البرامج الحاسوبية. ورغم أن البعض قد يجادل بأن ينبغي السماح بالسرقة في أضيق الحدود لأنها تسمح بنشر استخدام الحاسوب بين المزيد من السكان؛ فإن ذلك، بالنسبة للشركات، يعتبر هدرا لحقوق الملكية الفكرية، ويؤدي إلى الكثير من الإضرار بهوامش الربح. ولاشك أن القول بأن تكلفة البرامج الحاسوبية باهظة هو غير دقيق، لأن الشركات المبتكرة لهذه البرامج عادة ما تدفع الكثير من الأموال لكتابة وإنتاج تلك البرامج، وهذه التكلفة قد تزيد أو تنقص تبعا لدرجة تعقيد كل برنامج، وإذا ما أضفنا لذلك تكلفة الإعلانات لتعريف المستفيدين عن توافرها، وتكلفة توزيعها لمنافذ البيع في الدول المختلفة، ناهيك عن خدمات المتابعة والتحديث للاستفادة من التغيرات التكنولوجية الحادثة في الحواسيب. ولو أن كل شخص لم يدفع كلفة برنامج حاسوبي يقتنيه واستخدم نسخة غير أصلية منه ثم تحول الأمر ليصبح إلى مئات من الأشخاص يسلكون نفس المنحى، فإن هذا سيؤدي إلى تقليل عدد البرامج الحاسوبية المتاحة نتيجة إفلاس الشركات المبتكرة ورفضها لكتابة وإنتاج برامج جديدة. لذلك، فإن احترام كافة الحقوق للجهات والأفراد المبتكرين وحصولهم على أجر مقابل خدماتهم واستخدام برامجهم الحاسوبية سيكون له مردود كبير الأثر عليها وعلى المستفيدين من خدماتها. وفي الحين الذي تعتبر فيه سرقة أن يمتلك فرد برنامجا حاسوبيا نسخة من البرنامج، فإن بيع برنامج حاسوبي تمت سرقة من الجهة المبتكرة لكسب العيش ربما لا يندرج تحت بند الاختلاس خاصة إذا لاحظنا بأن الشركات المبتكرة تدفع رواتب لأناس يعملون لمئات الساعات يقضونها لابتكار هذا البرنامج الحاسوبي.

والقول بأن شركات البرامج الحاسوبية التي لا تضع حماية لبرامجها فهي لا تهتم بنسخها، هو قول غير صحيح، فالكثير من الشركات تستخدم أساليب لحماية برمجياتها لتحافظ على حقوقها؛ وإذا ما تخلت بعض الأحيان عن ذلك فلأنها تسعى لتوفير خدمة أفضل بحيث لا تؤدي طرق الحماية المعقدة لجعل تركيب البرامج على الحواسيب صعبة. ومن المفاهيم